الأمم المتحدة

مجلس الأمن

PROVISIONAL
S/PV.2453
15 June 1983
ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والخمسين
بعد الألفين والأربعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، الساعة ١١/٠٠

الرئيس :	السيد ماشينغادزى	(زمبابوى)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ترويانوفسكي
	الاردن	السيد صلاح
	باكستان	السيد شاه نواز
	بولندا	السيد ناتورف
	توغو	السيد ادجويلي
	زائير	السيد نغوايلا مبلا كالندا
	الصين	السيد ليانغ يوفان
	غيانا	السيد كران

٠٠/٠٠

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة من المحضر نفسه .

فرنسا	السيد دى لا باردى نانتولي
مالطة	السيد غاوتشي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سير جون طومسون
نيكاراغوا	السيد شاموروا مورا
هولندا	السيد شلتيما
الولايات المتحدة الامريكية	السيدة كيركباتريك

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٤٥

اقـرار جدول الأعمـــال

أقـرّ جـدول الأعمال .

الحالة في قبرص

تقرير الأمين العام عن عمليات الأمم المتحدة في قبرص (S/15812 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي تركيا وقبرص وكندا واليونان يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في المناقشات بشأن البند المطروح على جدول الأعمال . ووفقا للممارسة المتّبعة فانني ، بموافقة المجلس ، اعتزم دعوتهم للاشتراك في المناقشات دون أن يكون لهم حق التصويت وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت .

ونظرا لعدم وجود أي اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس قام السيد كيرجا (تركيا) والسيد موشوتاس (قبرص) والسيد دونتاس (اليونان) بشغل مقاعد على طاولة المجلس ، وقام السيد بيليتير (كندا) بشغل المقعد المخصص له على جانب طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكر بأن أعضاء المجلس قد وافقوا خلال المشاورات التي أجراها المجلس ، على دعوة السيد نيل أتلاي وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت . وما لم أسمع اعتراضا ، سوف أعتبر أن المجلس يقرر دعوة السيد أتلاي وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت .

ونظرا لعدم وجود أي اعتراض ، تقرر ذلك .

وسوف أقوم في الوقت المناسب بدعوة السيد أتلاي ليشغل مقعدا على طاولة المجلس وليدلي ببيانه .

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله . معروض على أعضاء المجلس

(الرئيس)

تقرير الأمين العام عن عمليات الأمم المتحدة في قبرص في الفترة من ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٣ (S/15812 و Add.1) . ومعروض على أعضاء المجلس أيضا مشروع قرار (S/15828) أعدّ خلال المشاورات التي أجراها المجلس . وانني أفهم أن المجلس على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار المعروض علينا . وما لم أسمع اعتراضا ، أطرح مشروع القرار للتصويت الآن . ونظرا لعدم وجود أي اعتراض ، تقرر ذلك .

أجرى تصويت برفع الأيدى .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الاردن ، باكستان ، بولندا ، توغو ، زائير ، زمبابوى ، الصين ، غيانا ، فرنسا ، مالطة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيكاراغوا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعتمد مشروع القرار بالاجماع ، باعتباره القرار ٥٣٤ (١٩٨٣) . وكان هناك ١٥ صوتا مؤيدا .

المتكلم الأول هو ممثل قبرص ، وأعطيه الكلمة .

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي سيدى الرئيس أن أهنئكم بحرارة على تبوئكم منصب رئاسة هذه الهيئة الموقرة ، الأمر الذى يبرز تشريفا يستحقه بلدكم ، وأن أعرب عن تقديرى لكم للطريقة الماهرة التي أدرتم بها أعمال المجلس بشأن مشروع القرار المقدم لتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لمدة أخرى قدرها ستة أشهر . وانه لمما يبعث على ارتياح حكومتي وشعبي العميق أن تقع رئاسة هذه الهيئة للأمم المتحدة الآن في يدى ممثل موقّر لبلد صديق تربطه ببلادى علاقات ممتازة .

ونود أيضا أن نهنئ رئيس مجلس الأمن عن شهر أيار/مايو ، وزير خارجية زائير ، السيد كامندا وا كامندا وسفير زائير ، السيد أومبادى لوتيت على الطريقة الممتازة التي أدارا بها أعمال هذا المجلس بشأن عدد من المسائل ، من بينها مسألة ناميبيا .

وأود أيضا أن أشكر أعضاء المجلس الموقرين لاتاحة الفرصة لي للتكلم أمامهم ، وأن أعرب لهم عن تقدير حكومتي لتجديد الولاية الضرورية جدا لعملية صيانة السلم فيما يتعلق بقبرص .

لقد صدرت اليّ تعليمات من حكومتي بأن أكرر تأكيداتها بالقيام بالتعاون التام والبناء مع الأمين العام ، السيد بيريز دى كويبار ، وأن أعرب له عن التقدير العميق لجهوده التي لا تكل للتوصل الى حل عادل لمشكلة قبرص ، ولا خصلاصه لمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة .

وكما ذكرت مؤخرا أمام هذا المجلس خلال اجتماع بشأن مسألة ناميبيا ، يطلب الى الأمين العام ، بصورة متزايدة ، في هذه الأوقات المليئة بالاضطرابات ، أن يقوم بأدوار نشطة في أجزاء مختلفة من العالم . وهذا ثناء على خصاله الشخصية والدبلوماسية الممتازة ، ودليل على الثقة الكبيرة التي يضعها فيه المجتمع الدولي .

وأود أيضا أن أشيد بالاسهام الهام الذى قدمه وكيل الأمين العام السيد بريان أوركيهارت وزميلاه في الأمانة العامة ، السيد شيرى والسيد بيكو ، وأن أعرب عن عميق تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام في قبرص ، السفير هوغو غوبي ، الذى أرحب به هنا ، ولمساعديه ، للطريقة المتفانية التي تتسم بالكفاءة والتي يقومون بها بمهمتهم في قبرص .

كذلك تعرب حكومتي عن تقديرها لقائد القوة اللواء غ . غريندل ، الذى أرحب به هنا ، ولأفراد قوته ، للطريقة المخلصة التي اضطلعوا بها بالواجبات التي أناطها هذا المجلس بهم . كما نعرب عن تقديرنا وامتناننا للحكومات الصديقة التي مكّنت القوة ، وعن طريق التبرع بالأفراد والأموال ، من أن تواصل تقديم مساعدتها القيمة لصيانة السلم في قبرص .

ان اجتماعات مجلس الأمن بشأن تجديد ولاية القوة هي بالضرورة مناسبات لدراسة الحالة المفجعة السائدة في بلدى الذى هو دولة عضو غير منحازة في الأمم المتحدة ، ويقع في منطقة شرق البحر الابيض المتوسط الاستراتيجية والمتفجرة . ان قبرص التي قدر لها أن تكون جسرا للتعاون والتفاهم بين القارات الثلاث التي تحيط بها ، تمر اليوم بواحدة من أحرج فترات تاريخها الطويل ، حيث يخضع ٣٧ في المائة من أراضيها للاحتلال التركي ، ويعاني ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ من سكانها من التشرد من ديارهم وأراضيهم ، وحيث يبلغ عدد المفقودين المئات منذ الغزو التركي في تموز/يوليه - آب/اغسطس ١٩٧٤ . وتمثل هذه الجلسات أيضا تذكرة مؤسفة بأن قرارات الأمم المتحدة - ولا سيما القرار ٣٢١٢ (د-٢٩) ، الذى اتخذته الجمعية العامة بالاجماع ، وأيده فيما بعد مجلس الأمن بالاجماع أيضا ، في قراره ٣٦٥ (١٩٧٤) - هي بعيدة عن التنفيذ كما كان الحال من قبل ، وبأنه ، نتيجة لذلك ، لا تزال مشكلة قبرص تشكّل خطرا جسيما على السلم في المنطقة وعلى السلم والأمن الدوليين بصفة عامة .

ومما يؤسف له انه لم يحرز أى تقدم خلال الفترة قيد النظر للتوصل الى حل عادل لمشكلة قبرص ، وحدث كذلك تدهور في الحالة منذ التجديد الأخير لولاية القوة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، بما يضر بمصلحة شعبنا ، كل شعبنا .

ان استمرار وجود قوات الاحتلال التركية ، بما يتنافى مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتكررة ، وسياسات التجزئة والضم التي تنتهجها الدولة القائمة بالاحتلال والمحاولات المستمرة والمنهجية لتعزيز استمرار العدوان جعلت المشكلة أكثر حدة وزادت من الحاجة الى التوصل الى حل عادل ودائم .

ويواجه مجلس الأمن حالة تقوم فيها الدولة القائمة بالاحتلال بانتهاك قرارات الأمم المتحدة والتمسك بأسلاب الاحتلال والمضي ، متحدية بذلك الرأى العام العالمي ، في تحقيق هدفها بتغيير الطابع الديموغرافي لأراضي الجمهورية التي غزتها وضمّها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا الى تركيا .

وفي المناطق المحتلة من جمهورية قبرص تواصل حكومة أنقرة زيادة تدعيم السلسلة الجديدة من الأعمال غير الشرعية التي بدأتها في العام الماضي باقامة ما يسمى " المصرف المركزى " - وهو عمل انفصالي بحد ذاته - وباصدار شهادات تمليك نهائية بممتلكات اللاجئين لغير الملاك الشرعيين ، وقيامها منذ ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٣ باعتماد الليرة التركية عملة رسمية في قبرص المحتلة ، وهذا العمل الأخير مثال صارخ على سياسة الضم التي تأخذ بها تركيا .

ومنذ شهر مضى ، أى في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٣ ، اتخذت الجمعية العامة ، في دورتها السابعة والثلاثين المستأنفة ، القرار ٣٧/٢٥٣ بشأن مسألة قبرص بأغلبية ساحقة ، بتأييد ١٠٣ دول ضد ٥ وامتناع ٢٠ دولة عن التصويت .

هذا القرار العادل المتوازن بالاضافة الى اعادة تأكيده للمواقف المبدئية الأساسيـــة للأمم المتحدة بشأن مشكلة قبرص ، وهي احترام سيادة قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية ووحدتهـــا وطابعها غير المنحاز ، والانسحاب الفوري لقوات الاحتلال ، وعودة اللاجئين الى ديار أسلافهم في أمن ، واستمرار المحادثات بين الطائفتين بشأن الجوانب الداخلية لمشكلة قبرص بطريقة فعالة تهدف الى تحقيق نتائج بناءة ، يتضمن فقرة اضافية ايجابية ترحب بعزم الأمين العام على مواصلة اشتراكـه الشخصي مجددا في البحث عن حل لمشكلة قبرص .

ومنذ ذلك الوقت ، عمدت تركيا والزعيم القبرصي التركي راؤول دنكتاش ، في تجاهل تام واحتقار لرغبات المجتمع الدولي ، الى الاقدام مرة أخرى على خطوات انفصالية تجزيئية جديدة موجهـــة ضد السلامة الاقليمية لبلدى ووحدته ، مما يقوض في الوقت ذاته مبادرة الأمين العام والمحادثـــات بيـــن الطائفتين .

وعلاوة على ذلك ، فان السيد دنكتاش يقول ان الطائفة القبرصية التركية لها الحق في تقريـــر المصير المنفصل ، وأن هذا التطور سوف يحظى بموافقة تركيا . ان المرء كان يتوقع مزيدا من الاتســاق من حكومة تركيا التي هي بلد ممثل في مجلس ناميبيا ويزعم أنه يؤيد وحدة ذلك البلد وسلامته الاقليمية .

ان الحجج التركية المؤيدة الآن لهذه المواقف الانفصالية هي ان قيام حكومتي بتدويل مسألـــة قبرص في وقت تجرى فيه المفاوضات يتناقض وروح المحادثات بين الطائفتين . بيد أن تركيـــا تنســـى أو تتناسى أن المحادثات تعقد لحل النواحي الداخلية لمشكلة قبرص ، اما النواحي الدولية للمشكلـــة وهي غزو قبرص واحتلالها وانتهاك سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها ، وهي أمور ما زالت قائمة منـذ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، فينبغي أن تبحث في محافل الأمم المتحدة نظرا لاختصاصها بمعالجة المسائـــل الدولية التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين .

وعلاوة على ذلك ، فان المحادثات نتجت عن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة لذلك فان ابلاغ الجمعية العامة بنتائج المحادثات ــ وهي الهيئة التي طالبت بها ــ أمر لا يمكـــن اعتباره متنافيا مع المحادثات ، بل على النقيض من ذلك كان من الملائم والضروري أن تقوم حكومتي باخطار هذه الهيئة التي دعت الى عقد المحادثات بالعقبات التي نشأت وأن تطلب تقديم المزيد من المساعدة في التماس حل عادل دائم وفقا لمبادئ الأمم المتحدة . ان الفقرة ١٦ من قرار الجمعية العامـــة

٢٥٣/٣٧ التي ترحب بمبادرة الأمين العام المزمعة هي نتيجة بنّاءة ايجابية للمناقشة ولهـذا فقـد حظيت بترحيب عالمي .

ومما يؤسف له ان الجانب التركي ، بدلا من ابداء حسن النية واتخاذ موقف بناء ، عمد بعـد اعتماد هذه الفقرة الى رفض حضور المحادثات ، وقعد عن الاستجابة الى دعوة الأمين العام لعقـد اجتماع لمناقشة نيته للسعي الى الاشتراك الشخصي مجددا .

وبالنظر الى هذه المواقف غير المقبولة التي تتخذها تركيا ، فلا غرو انه لم يحرز أى تقـدم بشأن المسائل المضمونية للنواحي الداخلية لمسألة قبرص . وهذا تطور تأسف له حكومة بلادى أسفـا عميقا ، ولكن ما دامت الحقائق الأساسية تتجاهل وما دامت الحجج السفسطائية الشوفينية تطغـى على الحقائق الظاهرة الجلية فلن يتسنى احراز التقدم . بل ان حق بني البشر في معرفة أماكـن أحبائهم ، وهذه مسألة انسانية محضة ومستقلة تماما عن النواحي السياسية لمشكلة قبرص ، يتعـرض للعرقلة المستمرة .

ان حل مشكلة قبرص ليس صعبا اذا جرى الاعتراف بالمبادئ العالمية والحقائق الأساسية وتـم تطبيقها .

وقبل حوالي مائة عام تعرض عضو دائم في هذا المجلس لحرب أهلية فقدت فيها ملايين الأرواح . ومع هذا فان المبدأ القائل "بأمة واحدة لا تتجزأ تتحقق فيها الحرية والعدالة للجميع" خـرج مـن الحرب معززا . فلماذا ينبغي اعتبار قبرص استثناء ؟ هل هناك بلد لم يتعرض للاضطرابات الداخلية؟ وهل يجب تجزئة قبرص بسبب هذه التطورات المحزنة؟ .

ان ما يتعرض للخطر في قبرص هو المبادئ السامية والقيم العالمية . ان مبدأ وحدة الدولـة تطعن فيه السياسات التركية القائمة على المعايير العرقية . ان تكريس هذه المبادئ يتسم بأهميـة حيوية بالنسبة لاعضاء المجتمع العالمي قاطبة ، اذا أريد لشعوب العالم أن تتمتع بحرية بحقوقهـا السياسية والمدنية والانسانية .

ومن جهتنا نأمل بثبات في ألا تقوّض سياسات التقسيم الخائبة وحدة قبرص وسلامتها الاقليمية . فما ولد موحدا ينبغي ألا يجزأ بقوة السلاح أو سياسات التقسيم التي عفا عليها الزمن ، لأن التقسيـم يتناقض والسير الأخلاقي للكون . ان المساعي السلمية لشعبنا انما تستهدف في صميمها تحقيق هـذه الأهداف السامية .

ان حكومة جمهورية قبرص قد وافقت على تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة في قبرص ، لأنها تعتقد أن قوة الامم المتحدة تساهم في المحافظة على الهدوء وتساعد في صون السلم ، وهما عاملان لهما أثر ايجابي على المحادثات بين الطائفتين .

وفيما يتعلق بالمحادثات ، لقد وجهت الىّ حكومتي تعليمات بأن أسجل مرة أخرى أننا نؤيد استمرار المفاوضات الحرة المجدية البناءة التي تستهدف تحقيق النتائج برعاية الأمين العام للأمم المتحدة .

وعلاوة على ذلك ، ووفقا لما صرح به السيد سبيروس كبريانو رئيس جمهورية قبرص ، فاننا نرحب بالمبادرة المزمعة من جانب الامين العام لاشتراكه الشخصي في التماس حل ، وفي هذا الصدد تقدم حكومة جمهورية قبرص تعاونها الكامل .

ونأمل أن تبزغ في النهاية أفكار جديدة تتطلع الى المستقبل من جانب الطرف التركي بشأن العناصر الايجابية الكثيرة في القرار ٣٧/٢٥٣ ، وأن نمضي بطريقة بناءة في مساعدة الأمين العام في مبادرته المزمعة لحل هذه المشكلة .

وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه نداء الى الجانب التركي بأن يتخلى عن سياساته الحالية ، وأن يعمل على مائدة المفاوضات بتصميم وحسن نية للتوصل ، على وجه السرعة ، الى حل عادل دائم يقوم على أساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة والاتفاقين العالميي المستوى .

وتقف حكومتي على أهبة الاستعداد لهذا الحل . فنحن ندين بهذا لشعب قبرص بأكمله . وأرى أن الأوان قد آن لوضع حد لمعاناته وحرمانه .

ان شعب قبرص يتوق بتلهف الى أن يشارك مستقبله جنبا الى جنب كعهده دائما على مرّ القرون .

وهو يحلم وينتظر اللحظة التي تزول فيها حواجز الفصل المصطنعة والأسلاك الشائكة ونقاط المراقبة والمراكز العسكرية المتقدمة .

وهو يصلي من أجل اللحظة التي يمكن فيها أن يعانق أفراده بعضهم بعضا في جزيرتنا التي تخلو يومئذ من الجيوش الأجنبية واللاجئين وخطوط تقسيم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل قبرص على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثل اليونان وأعطيه الكلمة .

السيد دونتاس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أشكركم وبقية أعضاء المجلس على الموافقة على طلبي للاشتراك في هذه المناقشة بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

واسمحوا لي ، سيدي ، في مستهل كلمتي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن عن شهر حزيران/يونيه ، واننا اذ نسبغ الشرف على شخصكم فاننا نسبغه على زعيم كفء ومحنك فحسب ، وانما نسبغه أيضا على بلدكم الذي هو عضو جديد نسبيا في الأمم المتحدة والذي تكفل تقاليده المتعددة الجوانب تقديم اسهام قيم في أعمال المنظمة .

ان استمرار مشكلة قبرص التي تطورت الى مشكلة دولية رئيسية جعل من المألوف تقريبا أن يستمع مجلس الأمن مرتين سنويا ، بمناسبة تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص، الى آراء حكومة جمهورية قبرص ، وآراء الأطراف الأخرى التي تهتم بالتطورات في قبرص . قبل ان يوافق على هذا التجديد . وهكذا فان من المؤسف أن أتناول الكلمة مرة أخرى كي أتكلم في مسألة يعرفها أعضاء المجلس جيدا .

ان حكومة بلادي تشاطر تماما حكومة قبرص موافقتها على تجديد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لمدة ستة أشهر أخرى . ونحن نعتقد أن الأحوال الحقيقية السائدة في جمهورية قبرص تبرر تماما وجود قوة صيانة السلم هناك . وهي قوة تسهم كثيرا في صيانة السلم في المنطقة .

انني لن أقوم باجراء تحليل واسع النطاق للحالة السائدة في جمهورية قبرص . فقد طرحت الحقائق مؤخرا على الأعضاء مرة أخرى في معرض مناقشة مسألة قبرص في الجلسات العامة منذ أربعة أسابيع خلت . وقدم وزير خارجية قبرص آنذاك عرضا شاملا لواقع الحال الذي تمر به جمهورية قبرص دون تغيير منذ وقوع العدوان التركي في عام ١٩٧٤ والاحتلال غير الشرعي المستمر لجزء من أراضي جمهورية قبرص على يد القوات التركية ، منتهكة بذلك انتهاكا صارخا للقانون الدولي . ان استعراضنا ثانية لهذه الأحداث سيكون عملا لا مبرر له . انني بذلك استغل وقت المجلس دون اضافة أي شيء جديد الى ما يعرفه كل ممثل هنا .

ادراكا لهذه الحقائق وما ينطوى عليها من مخاطر ، فقد اتخذت الجمعية العامة مؤخرا بأغلبية ساحقة ، تمثل مجموعة متنوعة واسعة النطاق ، القرار ٣٧/٢٥٣ . ويتضمن هذا القرار في رأينا تقييما متوازنا للحالة ويشير الى العناصر الرئيسية للمشكلة ويطلب الى الأمين العام أن يواصل جهوده من أجل تهيئة الظروف التي تؤدى الى احراز تقدم في المحادثات بين الطائفتين من أجل التوصل الى حل عادل ودائم لهذه المشكلة التي طال أمدها .

وعلاوة على ذلك ذكر الأمين العام في تقريره الأخير الى مجلس الأمن ما يلي :

" وذكرت أيضا أنه يبدو أن الوقت يغلق " نافذة الفرص " المتعلقة بحل المشكلة القبرصية . وفي مسعى لوقف عملية التحات المستمرة هذه ، تعهدت بتعزيز اشتراكي الشخصي في اطار مهمة المساعي الحميدة ". (S/15812 الفقرة ٦١)

ومضى الأمين العام قائلا :

" وأود أيضا أن أهيب من جديد بجميع من يعنيهم الأمر أن يبدو أقصى قدر من ضبط النفس ، وأن يساعدوني في الجهود التي أبذلها ". (المرجع نفسه ، الفقرة ٦٣)

وأود ، باسم حكومتي ، السيد الرئيس ، أن أؤكد لكم وللأمين العام من خلالكم أن اليونان سوف تبذل قصارى جهدها لكي تقدم له كل مساعدة ممكنة لتسهيل قيامه بمهمته الصعبة . واننا نرغب مخلصين في أن تتخذ حكومة تركيا موقفا بناء من أجل مساعدة الأمين العام في جهوده هذه .

لقد أكدت على رغبتنا في أن تتعاون تركيا في البحث عن حل لأن الاشتراك الشخصي المستمر للأمين العام يمكن أن يتيح فرصة لحل هذه المشكلة . ودعونا نستفيد من هذه الفرصة . ان الوقت قد حان بالفعل أن يبذل جهد شامل للتوصل الى حل . ولا يمكن للعالم أن يطيق الجمود . ان العالم يطالب باعادة الشرعية والظروف العادية الى جمهورية قبرص .

وفي ختام كلمتي ، أود أن أعرب عن تقديرى وامتناني للواء غريندل وبقية افراد القوة على الكفاءة والتفاني في الاضطلاع بمهمتهم . وأود أيضا أن أقول اننا مدينون لحكومات استراليا وايرلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية التي تسهم بقواتها والى الحكومات التي تقدم الاسهامات المالية . ولا يفوتني ذكر النشاط الذى يقوم به السفير غوبي ، الممثل الخاص للأمين العام في قبرص . وأخيرا وليس آخرا أود أن أعرب من جديد عن تقدير حكومة بلادى الكبير للأمين العام السيد خافيير بيريز دى كويبار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اليونان على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو السيد نيل أتالاى ، الذى وجه اليه المجلس دعوة وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . وادعوه الآن ليشغل مقعدا على طاولة المجلس وليدلي ببيانه .

السيد أتالاى (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكركم ، السيد الرئيس ، وأشكر عن طريقكم أعضاء المجلس الآخرين على اعطائي هذه الفرصة للمشاركة في المناقشة باسم الشعب التركي في قبرص ، الذى لا يزال هدفا لهجمات القبارصة اليونانيين منذ عام ١٩٦٣ . على الرغم من أنه كان شريكا في تأسيس جمهورية قبرص . ويستمر التدمير حتى هذا اليوم ، وان الطائفة التي شاركت في تأسيس الجمهورية — الطائفة القبرصية التركية — يتعين عليها أن تنتهز كل فرصة للتعريف بقضيتها أمام أعلى هيئة في هذا المحفل العالمي .

ولا يمكنني أن أكون موجزا ، وهذا لا يرجع الى عدم الاحترام أو عدم الادراك للساعات الطويلة والمحبطة التي قضيتموها في محاولة التوصل الى اتفاق ، انما على العكس من ذلك . انني أرى أن قضية القبارصة الأتراك تحتاج الى عرض يتسم بالنشاط والوضوح ، حتى لا تكون الطائفة القبرصية التركية من الآن فصاعدا هي المسؤولة عن الاحداث وهي الطائفة التي لم تقم بشيء طوال حياتها ونضالها في قبرص سوى الرد على ما حاول القبارصة اليونان أن يفعلوه لقبرص .

لا توجد حكومة في قبرص . وليس هناك حكومة منذ تاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ ، عندما توقفت الحكومة الشرعية عن الوجود في أعقاب القبارصة اليونان بمهاجمتنا وطردهم ممثل القبارصة الأتراك من الهيئة الحاكمة ورفضهم الطائفة القبرصية التركية بوصفها الطائفة التي شاركت في تأسيس الجمهورية . وتستمر هذه الحالة حتى يومنا هذا . ولهذا فانني أقول أمام هذا المجلس ، باسم الطائفة القبرصية التركية ، انه لا توجد حكومة قبرصية .

واذا كانت هناك مشكلة قبرصية اليوم ، فذلك لانه لا توجد حكومة تحظى بقبول الطائفتين في قبرص .

ان ربع سكان الجزيرة هم الان تحت ولاية اخرى خلاف ادارة القبارصة اليونانيين . ومع هذا تسمى هذه الادارة نفسها حكومة قبرص دون ان تمثل الطائفتين بأى حال من الاحوال على النحو المتوخى في دستور ١٩٦٠ وفي الاتفاقات الدولية . لقد تسلح القطاع اليوناني من هذه الحكومة ، وشن وفقا لخطة مرسومة ، هجوما على الطائفة التركية بغية تحويل قبرص الى جزيرة يونانية . وبعد عشرين سنة ، وبعد كل المحن التي حلت بقبرص استمعنا اليهم يخاطبون الجمعية العامة ، وبعد ذلك اللجنة السياسية الخاصة ، ثم يخاطبون الان مجلس الأمن ، نيابة عن قبرص وباسمها محاولين التكلم ايضا نيابة عن القبارصة الاتراك وباسمهم . ان مجرد وجودى هنا وأخذ الكلمة اثبات جلي وواضح لحقيقة انهم لا يمثلون القبارصة الاتراك ولا يتكلمون نيابة عنهم .

ان ميثاق الامم المتحدة يمثل الديمقراطية ويمثل الحكم القائم على سيادة القانون ، والذى يحظى بموافقة المحكومين . انه يمثل حقوق الانسان وقدسية المعاهدات الدولية . كل هذه المفاهيم ضربت بها عرض الحائط في ١٩٦٣ العناصر القبرصية اليونانية المسلحة برئاسة الاسقف مكاريوس، وهي العناصر التي سلحتها اليونان مباشرة محاولة تقويض الطائفة القبرصية التركية والقضاء على استقلال قبرص .

ومنذ ذلك الحين حكمت الطائفة القبرصية التركية نفسها متحدية الادارة القبرصية اليونانية المعادية ، واقامت سلطتها في المناطق التي لم تزال منها . لقد عاشت هذه الطائفة بمعزل عن جميع امتيازات الدولة ، وبمعزل عن جميع الحقوق التي يتمتع بها البشر . لقد تحدت هذه الطائفة الادارة المعادية لانها رأت ان ذلك واجبها .

ان حقائق هذا الماضي الحديث مسجلة في ملفات الصحف وفي التقارير السابقة للامين العام وهي موجودة ويمكن للجميع الاطلاع عليها . انها ايضا قائمة وجلية لكل من يزور قبرص . فهناك نجد للماضي اثرا في كل اسرة قبرصية تركية لا تزال تندب وفاة اب او طفل او جد مسن ، وقعوا ضحايا لتصميم القبارصة اليونانيين على توحيد الجزيرة مع اليونان .

ان الماضي مسجل في المقابر الجماعية في الوا وماراثا وساندالارى حيث دفن اطفال لا يتجاوز عمرهم ١٦ يوما في احضان امهاتهم ، وجداتهم واجدادهم ، وحيث اغلقت مدارس ابتدائية لان جميع المواطنين هناك وضعوا في صفوف واطلقت النيران عليهم دون رحمة ثم دفنوا في مقابر جماعية .

ان العالم كله يعرف الحقائق . هل القبارصة الاتراك في حاجة الى ان يحضروا قصاصات الصحف ليذكروا العالم بهذه الاحداث ، وهل يمكن لليونانيين ان يزعموا بحق بأن القبارصة الاتراك مسؤولون عما حل بهم اثناء السنوات العشرين الماضية ؟

يجب ان يجد القبارصة الاتراك مدعاة للاقتناع بأن الجالسين الى الطرف الاخر من هذه الطاولة هم اناس حدث تغيير في ذهنهم وانهم يسعون الى السلم بحق ، وليسوا مصممين على النهوض بسياسة السيطرة على قبرص من جانب واحد بجميع الوسائل سلمية كانت ام غير سلمية .

لقد حاولنا ان ننبه اعضاء الامم المتحدة الى حقيقة ان اسم " حكومة قبرص " يستخدم اداة لشن العدوان على ربع سكان الجزيرة ، وانه اذا ما اعتمدت الجمعية العامة قرارا يتمشى مع الخطوط التي يريدها القبارصة اليونانيون فان ذلك سيعرقل مواصلة المفاوضات بين الطائفتين لحل المشكلة بدلا من مساعدتها .

لقد صح توقعنا ، واعتمدت الجمعية العامة قرارا متحيزا ، استخدمه اليونانيون والقبارصة اليونانيون مباشرة لتجنب المفاوضات ولتسميم المناخ الذى كان من المفترض ان تجرى فيه المفاوضات . لقد تباهوا فورا بعدد الاصوات التي حصلوا عليها ، وادعوا ان الجمعية العامة وقفت الى جوارهم، واعتبروا مقررات بلدان عدم الانحياز مؤيدة لليونانيين . كل هذا كان محاولة عقيمة لتغيير الماضي . ان تلك القرارات كانت متحيزة ولا يمكنها ان تغير الماضي .

قال ارسطو الفيلسوف اليوناني "ان الالهة ذاتها لا يمكنها ان تغير الماضي " . وهذه حقيقة فلا يمكن لأحد ان يغير الماضي .

امامنا هنا بلد يضم قوميتين ، حاولت احدى الطائفتين القوميتين وهي الطائفة القبرصية اليونانية ان تدمر الاخرى وهي الطائفة القبرصية التركية . واصبح هذا الطرف الضحية يجد نفسه معزولا عن جميع الجمعيات واللجان والمؤتمرات .

هذه الحالة يمكن تشبيهها بمباراة كرة قدم يحق فيها للفريق القبرصي اليوناني ان يسجل اهدافا ضد الفريق الاخر الذى قيدت اقدام وايادى حارس مرماه ، ثم يحاولون حمل العالم على الاعتقاد انهم يلعبون لعبة منصفة على اساس من المساواة وانهم المنتصرون .

عليهم ان يقنعوننا انهم شركاء لنا وانهم يرغبون في اللعب معنا ليس لتسجيل اهداف في الميدان الدولي ولكن لاحلال السلم في قبرص . ان تسجيل الاهداف عن طريق الدعاية والتضليل وتشويه الحقائق والادلاء ببيانات كاذبة لا ولن يحقق مصالحة دائمة بين الطائفتين في قبرص . وبدون المصالحة لن يكون هناك سلام في قبرص .

ان القادة اليونانيين والقبارصة اليونانيين يستخدمون كلمتي "العدالة" و "الظلم" في كل مرة يتكلمون فيها . ومن المؤسف ان هاتين الكلمتين لهما معاني مختلفة في قبرص بالنسبة للاتراك واليونانيين . "العدالة" بالنسبة لليونانيين تعني اضفاء الطابع اليوناني على قبرص والسيطرة اليونانية في قبرص وترك القبارصة الاتراك دون اية ضمانات او حماية ، يعيشون تحت رحمتهم بصفتهم رهائن فيما يسمونه "ظروف ما قبل العدوان" ، اى تلك الظروف التي كانت سائدة قبل ١٩٧٤ ، عندما كان القبارصة الاتراك يعيشون عيش الكفاف لا يدرون ما يحمله لهم الغد .

وما فتئت الطائفة القبرصية التركية تنتظر العدالة لاكثر من ٢٠ عاما وتنتظر اعادة انشاء قبرص ذات قوميتين لا يتعرض امن القبارصة الاتراك فيها بعد ذلك للخطر ولا يستخدم منا فيها القبارصة اليونانيون بعد ذلك رهائن مهددين تركيا بقولهم انها اذا تجرأت على السجين لانقاذ الاتراك من الخطر فانها لن تجد اتراكا لتنقذهم في قبرص .

ان القادة اليونانيين ، وقادة القبارصة اليونانيين يريدون تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة . فمن الذى يعارض ذلك ؟ ما الذى سيحل بالعالم لو لم تترجم قرارات الامم المتحدة الى واقع ملموس من جانب جميع الاطراف التي تتأثر بهذه القرارات ؟ ولكن اولئك الذين توصلوا عن طريق المناورات والدعاية ، الى اعتماد قرارات متحيزة من شأنها اذا طبقت ان تدمر الابرياء ، وتدمر البلد القائم على قوميتين ، بل وتدمر الاستقلال ، لا يحق لهم المطالبة بتنفيذ هذه القرارات لان تنفيذها سيعني القضاء على كل مبدأ يهدف ميثاق الامم المتحدة الى حمايته والنهوض به .

اننا نشهد باستمرار محاولات ترمي الى تقسيم المسألة الى الناحية الداخلية للمشـــكلة ، أى المسألة الدستورية والاقليمية ، والناحية الخارجية ، اى مسألة العدوان والتدخل الخارجي .

هل ثمة تدخل ، عندما تقوم احدى الدول الضامنة - بمقتضى معاهدة دولية وبمقتضـــى المبدأ المشروع ، مبدأ الدفاع عن النفس - بالمخاطرة بكل شئ من أجل الوفاء بأحكام تلـــك المعاهدة بغية انقاذ احدى الطائفتين اللتين أوجدتا جمهورية قبرص ؟

دعونا نتأمل للحظة فيما كان سيحدث لقبرص والقبارصة الاتراك لو لم تتحرك تركيا . واذا اكتفى الممثلون بطرح هذا السؤال على أنفسهم ، فانني واثق أنهم سوف يرون الحالة في الضوء الحقيقـي . لو لم تتحرك تركيا بناء على طلب الطائفة التي أنتمي اليها لكانت الصورة سوف تصبح مشهدا أوســـع للأهوال التي ذكرتها من قبل ، وهي : القبور الجماعية ، واحضار مئات الفتيان الى مراكز الشرطـة للاستجواب والتصفية ، والقاء القبض على المارة في الشوارع دون أن يسمع أحد عنهم شيئا خـــلال العشرين سنة الماضية . هل هو تدخل حقا ؟ هل يعد وقف ذلك النوع من السلوك ، باسم احـدى الطائفتين اللتين وقعتا الاتفاق ، تدخلا في الشؤون الداخلية لقبرص ؟

علاوة على ذلك ، يقول القبارصة اليونانيون أنه ليست لديهم مطامح بسبب صغر حجم جزيـرة قبرص ، وقد قيل هذا مرات كثيرة حتى اليوم . دعونا نشعر بالامتنان لهذا النبأ لأننا اعتقدنـــا أن اتحاد قبرص كلها مع اليونان كان مطمحا يتلاءم مع حجم الطائفة القبرصية اليونانية . ان اتحاد قـــبرص بأكملها مع اليونان رغم معارضات ربع السكان ، واذا اقتضت الضرورة بالقضاء على جميع القبارصـــة الأتراك ، يبدو انه لا يعد طموحا على الاطلاق .

انني أود أن أشير الى بيان أدلى به الاسقف الراحل مكاريوس في ٢١ آب/أغسطس ١٩٦٤ ، قال فيه ما يلي :

"ان ما أطمح اليه هو تحقيق اتحاد قبرص مع اليونان ، انني سوف أوحد قـــبرص كلية مع اليونان ، وعندئذ سوف تمتد حدود اليونان حتى شواطئ شمال افريقيا " .

ان بلدا صغيرا ، ليست لديه طموحات ، لا يمكن أن يفعل أفضل من ذلك .

ويبدو أنه لا ينبغي أن نرى طموحا خاطئا في محاولة الجناح القبرصي اليوناني من هـــذه الحكومة التي تضم الطائفتين أن يعتبر نفسه حكومة قبرص لمدة عشرين عاما . ليس ذلك طموحا . لقـــد

أكدوا أنه بوسعهم أن يتكلموا باسم القبارصة الأتراك وأن يدافعوا عنهم . وهذا أيضا ليس طموحـــا . لقد قيل لنا ان بلدا صغـــيرا أعزل هاجمته دولة كبرى ودمرته وأنه يلتمس العدالة على يدى المجلس.

ان الصغر والقوة أمران نسبيان . وعندما واجهنا أكثر من ٣٠ ألف قبرصي يوناني مدججين بالسلاح يساعدهم الجيش اليوناني من البر لسنوات وسنوات ، تعين علينا أن نواجه قوة كبرى مـــن الدبابات وجميع أنواع الاسلحة من جميع أنحاء العالم . ودخلت تركيا لمنع هؤلاء القوم من القضـــاء على الطائفة القبرصية التركية . ولم يكن من الممكن أن تدخل تركيا البلد متوكئة على عصا . ولم يكـــن في استطاعتها أن تواجه هذه القوات دون أن تكون لديها أسلحتها . ويقال لنا الآن أن تركيـــا استخدمت القوة لتأييد استقلال قبرص .

انني أود أن أقتبس مقطعا آخر من بيان للأسقف مكاريوس أدلى به في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٠. وأنا أقتبس من أقوال الأسقف مكاريوس لأن السيد كيبريانو ، الزعيم الجديد للطائفة القبرصية اليونانية ، قد ذكر مرارا أن سياسته وطريقه هما سياسة وطريق الأسقف . وفيما يلي المقطع الذى أقتبسه :

"ان قلوب اليونانيين في قبرص وروودوس وجميع الجزر "الدوديكانية" تنبض نبضـــا مشتركا . لقد حققتم طموحاتكم ، ولكننا ، اذ تحيق بنا الصعوبات ويحيطنا المتدخلـــون الأجانب ، لا نزال نكافح من أجل تحقيق طموحاتنا . ولكن ، رغم جميع الصعوبات ، سـوف تمضي قبرص في المسيرة الى "الهيلينية" .

ان متدخلا أجنبيا أحبط تلك المسيرة الى الهيلينية ؛ وليس هذا المتدخل الاجنبي ســوى تركيا . ان الطائفة القبرصية التركية ، التي دافعت عن استقلالها وحقوقها الثابتة واستقلال وسـيادة قبرص توصم بانها عميلة لتركيا . ويبذل كل شئ لمنع سماع صوتها في الميدان الدولي .

ولكن ، لولا هذا المتدخل الأجنبي لأصبحت قبرص جزءا من اليونان الآن . وبالنسبة الـــى اليونانيين ، وذلك هو التحرر ، وهذا هو العدل ، وتلك هي الحرية . ان هذا أمر رائع . وما مـــن أحد يسال عما يعنيه هذا بالنسبة للطائفة القبرصية التركية . وهذه هي مشكلة قبرص .

علاوة على ذلك ، فان تجزئة المشكلة الى عامل داخلي وآخر خارجي — كما ذكر زميـــــلي الجالس على الجانب الآخر من المائدة اليوم — هي محاولة يبذلها اليونانيون وبعض البلدان الأخـرى لمنع من يسمونهم المتدخلين الأجانب — وهم يقصدون تركيا والقبارصة الأتراك — من وقف تلك المسـيرة

الى الهيلينية . انني - بخبرة تسع سنوات أمضيتها في الأمم المتحدة و ٣٠ سنة أمضيتها في تنـاول هذه المسألة - يمكن ان أخبر أعضاء المجلس أنه بعد انقضاء ٢٠ عاما ، ليس هناك تغير في مشـاعر الزعماء القبارصة اليونانيين ، وأن الأصوات التي حصلوا عليها من الجمعية العامة قد دفعتهم الـى التصلب في مسيرتهم الى الهيلينية . ان واضعي خطة "أكريتاس" لم يغيروا مفهومهم بشأن قـبرص . وحتى التهديد ما زال قائما كما هو .

وما هو أكثر من ذلك ، أنهم يائسون لأن المتدخلين الأجانب قد أوقفوا مسيرتهم الزائفـة نحو الهيلينية ، ولأن عملاء المتدخلين الأجانب ، أى القبارصة الأتراك ، قد تجرؤا على الدفـاع عن حقوقهم في استقلال قبرص وسيادتها ورفضوا الاذعان للقوة الغاشمة .

انهم حتى لا يريدون منا أن نتحدث عن محنتنا منذ ١٩٦٣ الى ١٩٧٤ .

ففي خلال تلك السنوات - منذ ١٩٦٣ الى ١٩٧٤ - عشنا في جميع انحاء قبرص وبين السكان اليونانيين ، وقد عانينا بسبب ذلك . ان نفس التهديد يشكل أساس خطة "أكريتاس" . لقد سمعنـا التهديد مرة أخرى من الاسقف مكاريوس ، الذى قال في "ريزوكارباسو" في ٢٦ أيار/مايو ١٩٦٥ ما يلي :

"ينبغي ان تتحد قبرص بأكملها مع اليونان والا فانها سوف تصبح محرقة . ان الطريق الى تحقيق الطموحات الوطنية قد يكون مليئا بالمصاعب ، ولكننا سوف نبلغ الهدف - وهـو الوحدة ، أحياء أو أمواتا" .

ان حقيقة أن القبارصة الأتراك سوف يعانون ويموتون في هذه المسيرة الى الهدف كانـت - بالطبع - لا صلة لها بالموضوع . ان القبارصة اليونانيين لا يحبون حقيقة أننا رفضنا أن نقتل باسـم تلك المسيرة المجيدة .

ومع ذلك ، فان هذه التهديدات لم تعد تؤثر علينا الآن . فبفضل انقاذنا ، وبفضل تبـادل السكان الذى نفذناه في المرحلة الأخيرة بمساعدة قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، نحـن نعيش الآن في قطاع خاص بنا . واذا تجرأ القبارصة اليونانيون على مهاجمتنا مرة أخرى ، فسوف يكـون عليهم أن يعانوا العواقب أكثر مما سوف نعاني .

بشعور عميق بخيبة الامل ، اود ايضا ان اتلو عليكم اقتباسا من البيان الذى يتسم بروح التخريب والذى ادلى به السيد كاراماليس عندما شرب نخب السيد كيبريانو منذ شهرين - كما ورد في نشرة "أنا" في اثينا بتاريخ ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٣ ونصه ما يلي:

"ان كفاح قبرص - كما هو معروف - تم القيام به حتى عام ١٩٦٠ بصورة مشتركة وبالاتفاق مع مكاريوس ، ووصلنا بعد كثير من المغامرات المؤلمة الى استقلال الجزيرة الذى سيسمح لقبرص ان تتطور كدولة مثلى في شرقي البحر المتوسط ، دون فقدان الامل في الاتحاد مع اليونان في ظل ظروف معينة ، وبصورة اساسية في ظل ظروف تحدد فيها اثينا ونيقوسيا سياسة خارجية متوازية ".

فيا لهذا البيان الرائع من رئيس اليونان .

ومن دواعي السخرية ان السيد كاراماليس كان هو الزعيم الذى وقع اتفاقي زيورخ ولندن ، اللذين اغلقا الطريق ظاهريا امام فكرتي الوحدة مع اليونان والتقسيم . ومما يبعث على خيبة الامل البالغة ان يتأكد لنا ان توقيع اليونان كان مجرد خدعة للاستيلاء على السلطة في قبرص واستخدامها ضد الشركاء القبارصة الاتراك بغية توحيد قبرص مع اليونان . وفي هذا السياق ، من الجدير ان نتذكر المقطع التالي من البلاغ المشترك الصادر في ٢ شباط/فبراير ١٩٦٦ ، في ختام زيارة الاسقف مكاريوس لاثينا ، والذى ينص على ما يلي :

"تعترض الحكومتان على أى حل يستبعد وحدة الجزيرة مع اليونان " .

ولهذا ، فان المحادثات بين الطائفتين في الفترة من ١٩٦٨ الى ١٩٧٤ لم تؤد الى تسوية توفيقية لان الجانب التركي اصر عندئذ - كما يصر الآن - على انه ينبغي حظر الوحدة "انوسيس" مع اى بلد بأى شكل كان . ولسوء الحظ ، فان الزيارة الاخيرة التي قام بها السيد كيبريانو لاثينا شددت مرة اخرى على ان الاهداف التوسعية لليونان لا تزال هي المحرك للقيادة القبرصية اليونانية . ولكي نفهم بصورة افضل المديح الذى يوجه الى "انوسيس" (الوحدة مع اليونان) ومعالجة مشكلة قبرص كمشكلة من مشاكل الوحدة الهيلينية التي ينبغي ان تتابع الى ان تتحقق الوحدة النهائية ، ارفقنا بيان السيد كاراماليس - كما ظهر في نشرة "أنا" - برسالتي التي تم توزيعها كوثيقة من وثائق الامم المتحدة في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٣ (A/37/800-S/15717) .

لكننا نأمل ان الحس السليم والخبرة المكتسبة خلال سنوات المعاناة الطويلة سوف يعلمانهم بضعة دروس . وآمل ان يكون احد هذه الدروس ان قبرص لم تكن ابدا ، ولن تكون ، جزيرة قبرصية يونانية . ان مصيرها ان تكون جزيرة قبرصية يعيش فيها اليونانيون والاتراك جنبا الى جنب، ويتعاونون على قدم المساواة . سوف تعيش الطائفتان جنبا الى جنب وتتعاونان الى ان يجيء الوقت الذى نصل فيه الى مرحلة تبدأ فيها الثقة في النمو . هل سيفهم الجانب القبرصي اليوناني هذا ؟ لا اعلم ، لكنني آمل ان يحدث ذلك .

اود ان اشير الان الى البيان الذى ادلى به وزير خارجية الادارة القبرصية اليونانية في الدورة السابعة والثلاثين المستأنفة للجمعية العامة للامم المتحدة في ١٠ ايار/مايو ١٩٨٣ . وهو تكرار مألوف للدعاية القبرصية اليونانية المضللة بشأن مشكلة قبرص .

اذا كانت مشكلة قبرص - كما يزعم السيد رولاندديس - واحدة من المسائل التي تشوه البنية الاخلاقية الاساسية في العالم ، واذا كانت سحابة داكنة في وسط ضياء المنطقة الشرقية من البحر المتوسط ، فمن المؤكد ان اليونانيين ، والقبارصة اليونانيين ، وحدهم هم الملومون عن خلق مشكلة قبرص ، وذلك في المقام الاول عن طريق محاولتهم القديمة العهد لتوحيد قبرص مع اليونان ، التي تعود الى القرن التاسع عشر - وهي محاولة اتخذت طابعا عنيفا في عام ١٩٥٥ بأنشطة حركة ايوكا الارهابية السرية التي بدأت في ذلك العام .

واذا كان لنا ان نصدق الدعاية اليونانية التي تدعي ان مشكلة قبرص بدأت في عام ١٩٧٤ بالتدخل التركي ، وان المشكلة ستحل بانسحاب القوات التركية وعودة جميع اللاجئين الى ديارهم - اى باعادة عقارب الساعة الى ما قبل تموز/يوليه ١٩٧٤ - لكان علينا ان نفترض بالتالي انه لم تكن هناك مشكلة قبل ١٩٧٤ . واذا كانت الحالة هذه ، ما الذى كانت تفعله قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص منذ عام ١٩٦٤ ؟ لماذا قتل المئات من الاتراك وتحول الالاف من القبارصة الاتراك الى لاجئين منذ عام ١٩٦٣ ، وما الذى كانت تفعله ايوكا منذ عام ١٩٥٥ ؟ وعلى كل فانه لم تكن هناك قبل ١٩٧٤ قوات تركية في قبرص عدا الفرقة التركية المصرح لها بموجب معاهدات ١٩٦٠ . فهل لنا ان نفترض انه لم تكن هناك مشكلة قبل ١٩٧٤ ، وان الاحداث المأساوية التي وقعت قبل ١٩٧٤ لم تقع ؟

اليوم ، يعلم العالم ان مشكلة قبرص لم تبدأ بالاعمال التركية التي وقعت في تموز/يوليـــه ١٩٧٤ ، وان المشكلة لن تحل بمجرد العودة الى ايام ما قبل ١٩٧٤ . ان الاسباب الجذريـــة للمشكلة تعود الى عام ١٨٢١ والى عام ١٨٧٨ ، والى "فكرة ميغالي" فكرة اليونان الكبرى والكفـاح من اجل الوحدة بين قبرص واليونان .

ان الدعاية اليونانية والقبرصية اليونانية تحاول اليوم مرة اخرى ان تصور مشكلة قـــبرص بوصفها مجرد مشكلة غزو واحتلال . وعندما نبحث الحقائق والاحداث التي ادت الى العملية التركية في ١٩٧٤ ، نجد من الواضح أن هذا التصوير بعيدا عن الحقيقـة . لقد تحلت تركيا بضبـــط النفس والصبر في مواجهة الضغوط الداخلية والدافع الانساني للعمل خلال الاحد عشر عاما السابقة على ذلك ، ولم يكن امامها من بديل سوى التدخل عقب الانقلاب اليوناني في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ وتولي القاتل نيكوس سامبسون للرئاسة . وفي الحقيقة ، كما اشار الاسقف الراحل مكاريوس بنفســـه في خطابه امام مجلس الامن بالامم المتحدة في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، فان انقلاب ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ الذى حرضت عليه وخططت له حكومة اليونان ، هو الذى شكل في الواقع غزوا انتهك استقلال جمهورية قبرص وسيادتها .

ان تدخل تركيا في الوقت المناسب في ١٩٧٤ ، ممارسة لحقوقها والتزاماتها بموجب معاهدة ١٩٦٠ للضمانات ، ولمبدأ الدفاع المشروع عن النفس المكرس في ميثاق الامم المتحدة ، لم يحفظ فقط استقلال جمهورية قبرص ، الذى كان معرضا لخطر ضم اليونان لها ، ولكنه انقذ الطائفة القبرصيـــة التركية التي كان يهددها خطر كبير ، خطر الابادة على ايدى العناصر المسلحة اليونانية والقبرصية اليونانية .

لهذا كانت العملية التركية تحريرا لجزء من قبرص من اجل وباسم الشريك القبرصي التركي في جمهورية قبرص ، الذى يحق له التمتع بالحقوق على قدم المساواة في مسألة استقلال وسيادة قبرص، لقد كان هذا الجزء من قبرص معرضا للزوال التام لولا تدخل تركيا .

ان الجيش التركي بقدومه الى قبرص ، قام في حقيقة الامر بدفع قوات التآمر القبرصية اليونانية والقوات اليونانية ، التي كانت تشن حربا تهدد صميم وجود قبرص المستقلة ذات الطائفتين القائمـة منذ ١٩٦٣ .

ان قوات بلد يسمح له ويطلب منه أن يزع أفرادا في جمهورية قبرص بموجب المادة الرابعة من معاهدة التحالف لعام ١٩٦٠ ، لا يمكن أن تعتبر " أجنبية " أو " قوات احتلال " . وان الايحاء بأن القبارصة الأتراك قد يعتبرون القوات التركية " قوات أجنبية " أو ، فيما يتعلق بهذا الأمر ، بأن القبارصة اليونانيين يعتبرون القوات اليونانية " قوات أجنبية " ، هو تجاهل كامل لطابع مشكلة قبرص. ان اتفاقي زيورخ ولندن ودستور ١٩٦٠ القائم على أساس هذين الاتفاقين ، تتضمن أحكاما تعتبر تركيا واليونان الموطنين الأصليين للطائفتين في قبرص .

ان وجود قوة السلام التركية في قبرص اليوم يهدف فقط الى توفير الأمن للطائفة القبرصية التركية ، بحيث يمنع تكرار القتال بين الطائفتين ويصون السلم والاستقرار ، الى أن يتم حل المشكلة بصورة نهائية .

ان الحكومة التركية قد ذكرت مرارا بصورة رسمية ، وعلى أرفع مستوى ، أن تركيا ستسحب قواتها من الجزيرة بعد أن يتم التوصل الى تسوية مقبولة لدى الطائفتين في اطار الترتيبات الأمنية التي تتفق عليها الأطراف المعنية . والى أن يحين ذلك ستبقى مسألة توفير الحماية للطائفة القبرصية التركية قائمة . ان وجود القوات التركية اليوم في الجزيرة بناء على طلب الطائفة القبرصية التركية هو الضمان الفعّال الوحيد لحماية أرواح وممتلكات القبارصة الاتراك الذين كانوا ضحية الهجمات المسلحة اليونانية المستمرة بين ١٩٦٣ و ١٩٧٤ وهي فترة الاحتلال الفعلي لـ ٢٠٠٠٠ جندي من اليونان ، دخلوا الجزيرة سرا لمساعدة القبارصة اليونانيين في حملة اينوسيس .

أليس من التضليل والخداع أن يقوم السيد رولاندس ، الذي يلعب الآن دور الذئب في ثياب الحمل ، بتشويه تدخّل تركيا المشروع في قبرص ، حين يصفه بأنه حالة يتعرض فيها القبارصة في قبرص الى " افتراس جار أكبر وأقوى " . ان هذا لن ينطلي على أي شخص ملم بالأسباب الحقيقية لمشكلة قبرص وتاريخها والأحداث التي جعلت تدخل تركيا في ١٩٧٤ ضروريا .

ومما يبعث على الأسف أن نسمع السيد رولاندس يزعم أن " الحياة خرجت عن مسارها الطبيعي في ١٩٧٤ " . فهو يفترض أن الحياة في سنوات الكفاح والمعاناة التي عرفها القبارصة الاتراك بين ١٩٦٣ و ١٩٧٤ كانت في " مسارها الطبيعي " . وما قد يعتبره السيد رولاندس طبيعيا ، وما وصفه

السيد كبريانو بأنه " تلك السنوات الميمونة " ، كان في الواقع فترة معاناة حادة للقبارصة الأتـــراك الذين انتهك القبارصة اليونانيون حقوق الانسان التي يتمتعون بها ، وذلك كجزء من سياســـة الاخضاع والسيطرة المبيّتة .

ومما يؤسف له أن السيد رولاندس حطّ من شأن الجهود التي يبذلها القبارصة الأتـــراك في الشمال ، عندما أشار الى " مؤسسات تفتقر الى الأسس الدستورية أو القانونية " . ان الادارة القبرصية التركية والمؤسسات التي أنشأتها أجهزتها الدستورية بصورة شرعية تتسم بنفس الشرعيـــة التي تتسم بها الادارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص . وينبغي ألا يغيب عن البال انه بما ان القبارصة اليونانيين كانوا مسؤولين عن الاخلال بالنظام الدستوري في ١٩٦٣ ، فان ادارتهـــم ومؤسساتهم هي التي يرقى الشك الى شرعيتها . والواقع هو أن القبارصة اليونانيين اغتصبـــوا أو " اختطفوا " في نهاية الستينات ، الأجهزة الحكومية للمشاركة الثنائية القومية لعام ١٩٦٠ لجمهورية قبرص ، بقوة السلاح ، معتمدين على تفوقهم العسكري في الجزيرة . ولا يمكن لهذا العمـــل أن يدّعي أي مظهر من مظاهر الشرعية .

ويزعم السيد رولاندس ، علاوة على ذلك ، انه توجد " أغلبية صامتة من القبارصة الأتـــراك" في الشمال لا يؤيدون القضية العادلة للطائفة القبرصية التركية ، كما طرحها زعماؤها ، وكمـــا قدمت في المحادثات بين الطائفتين . انه لا يخدع سوى نفسه . ونأمل أنه وزملاءه لن يتأخـــروا في مواجهة حقيقة أن جميع القبارصة الأتراك متحدون في تصميمهم على العيش في موطنهم في أمـــن وسلم . ولو كان ادعاؤه صحيحا ،كيف يفسر أن الآلاف من القبارصة الأتراك اختاروا الانتقال مـــن الجنوب الى الحرية في الشمال أثناء الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، مخاطرين بأرواحهم عندما كـــان القبارصة اليونانيون يبذلون قصارى جهدهم لوقف التدفق قبل تنفيذ اتفاق تبادل السكان فـــي ٢ آب/اغسطس ١٩٧٥ من قبل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ؟

وادعى السيد رولاندس بعد ذلك أن " لجوءهم (الى الجمعية العامة للأمـــم المتحـــدة) لا يهدف الى الاخلال بعملية المحادثات بين الطائفتين " . ومن المحتمل أن السيد رولانـــدس رأى ضرورة تقديم هذا التوضيح غير المقنع ، لأن ذلك كان هو الواقع . ويصعب رؤية الفائدة التـــي يمكن أن يجنيها الجانب القبرصي اليوناني من ترك مائدة التفاوض في نيقوسيا ، وطرح المسألـــة

في نيويورك ، للجوء ،مرة أخرى ، بصورة عقيمة ، الى الجمعية العامة للأمم المتحدة . ان مشكلة قبرص لا يمكن حلّها بقرارات متحيّزة في الجمعية العامة أو في أى مكان آخر ، بل ، كما بيّن الأمين العام المرة تلو الأخرى ، لا يمكن حلّها وتسويتها الا عن طريق المحادثات المباشرة بين الطائفتين . ان التفسير الوحيد هو أن السيد رولاندس والسيد كبريانو وغيرهما من القبارصة اليونانيين والزعماء اليونانيين يفضّلون ممارسة المزيد من الدعاية في غياب الجانب القبرصي التركي بغية الابقاء على مسألة قبرص كجزء حي من حملة " التدويل " التي يشنونها ، بدلا من حسم المسألة بطريقة نهائية ، قبل أن يفوت الأوان ، على مائدة التفاوض في محادثات الطائفتين في نيقوسيا .

أود الآن أن أتطرق الى مسألة الأشخاص المفقودين في قبرص . فهذه المسألة يعتبرها القبارصة الأتراك شاغلا انسانيا ، بينما يعتبرها القبارصة اليونانيون مسألة سياسية . وهي مازالت معلّقة لأنهم يودون استغلالها لأغراض دعائية . وفيما يلي ما ذكرته يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ في هذه القاعة :

" ان الكيان الوحيد المختص بمناقشة مسألة الأشخاص المفقودين في قبرص هو اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص وهي هيئة مشتركة بين الطائفتين ومستقلة . وهي لم تقمها الأمم المتحدة ولا تخضع لها ، وانما نشأت ، بصورة خالصة ، عن الاتفاق بين طائفتي القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين . وقد اعترف الأمين العام بالذات بطابعها المستقل في نشرة صحفية صدرت في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ في نيقوسيا ونصّت على أن التدابير الرامية الى تيسير عمل اللجنة ' لا يمكن أن تضع صيغتها النهائية الا اللجنة التي تعمل بصورة مستقلة ' . وان جميع محاولات الجانب اليوناني لاثارة مسألة الأشخاص المفقودين في محافل غير هذه اللجنة تنتهك اختصاصها والاتفاق الذى أنشئت على أساسه .

" ولهذا يشكل أى بيان بشأن الأشخاص المفقودين يدلى به في أى مكان غير اللجنة انتهاكا لاختصاصها ، وهو لذلك مرفوض تماما من جانب الطائفة القبرصية التركية .

" ان الأدلـة المتوفرة على ما يسمى بالمفقودين من القبارصة اليونانيين تبيّـــن أنهم لاقوا حتفهم أثناء الانقلاب الذى نفّذته اليونان في قبرص في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤. وقد كشف السيد ايزيكياس بابايانو ، الأمين العام للحزب الشيوعي القبرصي اليونانـــي ، النقاب في اجتماع عام في ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ عن أنه ... ، أثناء الانقلاب اليوناني المناوئ لمكاريوس ، قتل المسؤولون عن الانقلاب الكثير من القبارصة اليونانيين وقاموا بدفن بعضهم أحياء". وظهر هذا البيان في الصحيفة القبرصية اليونانية هارافغي ، في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ .

" ومن الواضح أن الجانب القبرصي اليوناني لا يريد أن يحل مشكلة الأشخاص المفقودين داخل اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين . وقد قاطع اجتماعاتها وبذل قصارى جهده لتقويضها وتعطيل عملها . وتم الكشف عن الوثائق السرية للجنة ، بما فيها وثيقة اختصاصاتها . وقد طرح القبارصة اليونانيون هذه المسألة الانسانية على كل محفل فيما عدا اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين ذاتها .

" ولا يمكن حل هذه المشكلة الانسانية ما دام القبارصة اليونانيون يواصلون استغلالها دوليا لأغراض الدعاية السياسية." (S/PV.2405 ، ص ٣١) .

واليوم مرة أخرى زعم ممثل القبارصة اليونانيين انه يجرى جلب المستوطنين من تركيا للاقامة في قبرص . وهذا الزعم الخاطئ لا يرمي الا الى الاستفادة من تضليل الرأى العام بحيث يعتقد أن تركيا تقوم باستعمار قبرص . والحقيقة ان هذه هي ببساطة أساليب مضللة تستهدف جعل الجميع ينسون المذنبين عن محاولة استعمار قبرص طوال عقود من الزمن واغراق الجزيرة في حمام من الدم خلال هذه العملية .

وقد أدلي بالكثير من البيانات الكاذبة حول منح سندات الملكية للقبارصة الأتراك في الشمال . وفي الحقيقة انه يوجد قانون بشأن الممتلكات غير المنقولة وقد وضع لايجاد حل للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها القبارصة الأتراك الذين يفدون بأعداد كبيرة من الجنوب بوصفهم لاجئين . وبغية تلبية الاحتياجات المتعلقة بالاستثمار ورؤوس الاموال والناجمة عن وصول هؤلاء الوافدين وبغية جعلهم منتجين سمح للأشخاص الذين تتوفر فيهم المؤهلات المطلوبة بأن ينقلوا حقوق الملكية الى الآخرين . هذا التعديل كان نتيجة للبحث عن حل ، وهو لا يرمي بأى حال الى مصادرة حقوق الملكية بصورة الزامية كما أنه لا يتناقض مع القانون الدولي أو قوانين نقل الملكية .

وثمة مجال آخر يتطلب ايلاء اهتمام عاجل وهو الميدان النقدى والمالي . وما فتئ الجانب القبرصي اليوناني يحاول في هذا المجال أن يشوه جهود سلطات بلدى لانشاء مؤسسات مصرفية محدودة وادخال استعمال الليرة التركية . ومرة أخرى لابد من دحض هذه الاتهامات بذكر الحقائق بصورة جلية . ان دولة قبرص التركية الموحدة قررت ، وفاء لالتزامها بتنمية الاقتصاد وتحسين مستوى معيشة الشعب ، انشاء مصرف انمائي ومصرف مركزى يمارسان اختصاصات محدودة . ولن يصدر هذا المصرف المركزى عملة ويستهدف تنفيذ السياسات الاستثمانية والنقدية للدولة .

وقد أصبحت هذه الخطوة ضرورية بسبب مصادرة ممتلكات القبارصة الأتراك الشركاء في المصرف الانمائي في الجنوب . وفضلا عن ذلك ، فان التدابير النقدية التي اتخذتها الطائفة القبرصية التركية نتجت أيضا عن الأعمال التعسفية من جانب المصرف المركزى الذى يسيطر عليه القبارصة اليونانيون والذى صادر الجنيهات القبرصية التي كان يودعها القبارصة الأتراك في البنوك التركية. واعتمدت فئة أخرى للنقود هي الليرة التركية في الشمال ريثما يتم التوصل الى حل نهائي .

هذه الاحتجاجات غير المبررة من جانب القبارصة اليونانيين ليست سوى تدخل صارخ في الشؤون الداخلية للطائفة القبرصية التركية . ان الطائفة القبرصية اليونانية التي يبلغ نصيب دخل الفرد فيها خمسة أضعاف نصيب دخل الفرد في الطائفة القبرصية التركية تحتج على الجهود القبرصية التركية لسد هذه الثغرة الاقتصادية . ومع هذا فاننا نعرف أن ايجاد التوازن الاقتصادى والاجتماعي بين الطائفتين سيشكل أحد الأسس للتوصل الى حل سياسي دائم للمشكلة القبرصية .

هذا هو السياق الذى اتخذت فيه قرارات الطائفة القبرصية التركية بانشاء مصرف مركزى خاص بها ومصرف انمائي خاص بها وكذلك تداول الليرة التركية . وان محاولات ممثل القبارصة اليونانيين لرسم صورة أخرى للحالة لا أساس لها من الصحة .

اسمحوا لي عند هذه النقطة أن أذكر بصورة قاطعة ان القرار ٢٥٣/٣٧ الذى اتخذته الجمعية العامة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٣ مرفوض كليا من جانبنا . وهذا القرار ، في مجمله ، يشكل خطرا جسيما على استمرار المحادثات بين الطائفتين . ولهذا فاننا نفهم أنه اذا بدأت المفاوضات فان هذا القرار لن يؤخذ في الاعتبار .

وأرى أنه من الصواب أن أعلم أعضاء هذا المجلس بأن المقررات التي تتخذها منظمة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية والتي تتجاهل حقوق ووضع الطائفة القبرصية التركية الشاركة في تأسيس جمهورية قبرص وحقائق مشكلة قبرص لن تساعد على معالجة الامور بل تجعل ايجاد التسوية السياسية المتفق بشأنها أكثر صعوبة .

ولهذا لو نفذ قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٣٧ الذى اتخذ مؤخرا في أيار/مايو ١٩٨٣ والذى يهيب ، في جملة أمور ، بجميع الدول أن تؤيد وتساعد حكومة جمهورية قبرص - أى الادارة القبرصية اليونانية - في ممارسة السيادة والسيطرة على كامل اقليم قبرص ، فسيعني ذلك أن تفقد الطائفة القبرصية التركية تماما مركزها بوصفها شريكا وجميع حقوقها المشروعة التي ما فتئت تدافع عنها بجميع

الوسائل منذ ٢٠ عاما ، وأن تصبح مستعبدة في ظل السيطرة اليونانية على قبرص ، انتهاكا بصورة صارخة لجميع مبادئ العدالة والانسانية . وعلاوة على ذلك ، فان هذا التفويض للقبارصة اليونانيين في بلد ذى قوميتين هو تفويض يمكنهم من استكمال الابادة الجماعية التي حاولوا ممارستها في الفترة من ١٩٦٣ حتى ١٩٧٤ دون أن يعاقبوا عليها وحجة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة . ان شعبي لن يذعن لهذا أبدا .

ان دولة قبرص التركية الموحدة قررت اعادة تقييم موقفها في ضوء قرار الجمعية العامة ٣٧/٢٥٣ المعيب بشكل خطير . وعندما تستكمل الاجهزة المختصة في دولة قبرص التركية الموحدة تقييمها ستحال آراؤها بصورة ملائمة الى الأمين العام .

وأثناء السنوات العشرين الماضية اعتبر وجود قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بين الطائفتين القوميتين ضروريا . ومع هذا فقد استمعنا الى ممثلي القبارصة اليونانيين واليونان يقولون ان المشكلة في قبرص تعود الى عام ١٩٧٤ ولهذا فهي قائمة منذ تسع سنوات . انهم يتجاهلون تماما الفترة من عام ١٩٦٣ حتى ١٩٧٤ ونجد لزاما علينا أن نتساءل عما اذا كانت هذه الحجج تقدم بحسن النية .

واليوم وكما يعلم تماما أعضاء هذا المجلس فانني أشترك في مداولات مجلس الأمن بشأن تمديد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم لستة أشهر أخرى ، بغية الاعراب عن آراء الطائفة القبرصية التركية التي لا تمثلها الا دولة قبرص التركية الموحدة .

واذ اقوم بذلك ، اود ان اعرب عن امتناني وامتنان حكومة بلادى للامين العام لتفانيه الكبير وجهوده الرامية الى حل النزاع القبرصي الذى هو مسألة لا تزال مدرجة في جدول اعمال مجلس الامن منذ الهجوم القبرصي اليوناني في عام ١٩٦٣ . ونتوجه بالتقدير ايضا الى اعضاء الامانة العامة والموظفين في الميدان ، لاسيما السيد اوركهارت والسيد غوبي واللواء فريندل والسيد شيرى والسيد شيتلير - سيلفا والسيد هولمز والسيد بيكو . ونتوجه بالشكر الخاص ايضا الى الموظفين العسكريين والمدنيين الذين اضطلعوا بمسؤولياتهم الهامة بكفاءة عالية وبتجرد لا يرقى اليه الشك .

واغتنم هذه الفرصة لاعرب عن عميق شكرنا لتركيا لمساهمتها المخلصة في السلم بين الطائفتين في قبرص وفي أمن الطائفة التركية وتنميتها الاقتصادية .

واتخذ المجلس لتوه القرار ٥٣٤ (١٩٨٣) الذى مددت بموجبه ولاية القوة حتى ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ . وعلى الرغم من الاعتراضات التي لا يمكن دحضها ، ما تزال الفقرة الثالثة من الديباجة تورد اشارة الى ما يسمى بحكومة قبرص . وكما يعلم المجلس تماما ، ان هذا اسم نسبه الجناح القبرصي اليوناني لحكومة الطائفتين الى نفسه دون ان يكون له اى حق فيه .

وكما ذكرت من قبل فانه ليس هناك من الناحية القانونية او السياسية حكومة تمثل شرعا قبرص بأسرها منذ تمزيق حكومة المشاركة بين الطائفتين في عام ١٩٦٣ . ونحن نعترض على استخدام هذه العبارة لانها عبارة مضللة تماما ، ولا تبرز الواقع القانوني ولا الواقع الفعلي للحالة في الجزيرة . ولقد كانت الطائفتان الوطنيتان في الجزيرة العنصرين الداخلين في النزاع في قبرص منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ . وهذا النزاع نشأ نتيجة للمحاولات المسلحة من جانب القبارصة اليونانيين لتدمير المشاركة بين الطائفتين وضم قبرص الى اليونان .

ولذلك ، فان الاشارة الى الطرف القبرصي اليوناني كعنصر مكون للحكومة القائمة على المشاركة بين الطائفتين في قبرص بوصفه " حكومة قبرص " يتعارض مع المواد الاساسية لدستور عام ١٩٦٠ . ويبدو انه يعطي الجانب القبرصي اليوناني على حساب الجانب القبرصي التركي ما لم يستطع الجانب القبرصي اليوناني الحصول عليه بالقوة منذ عام ١٩٦٣ .

ويرجو مجلس الامن في الفقرة ٣ من القرار ٥٣٤ (١٩٨٣) من الامين العام " مواصلة مهمته

للمساعي الحميدة " . وان حكومة بلادى ترحب بهذا وتؤيده . وسنواصل التعاون الكامل مع الامين العام الذى يكرس نفسه لتلك المهمة التي يقوم بها . وكما يعرف المجلس جيدا ، ان المحادثات بين الطائفتين تستمر على اساس البيان الافتتاحي للامين العام المؤرخ في ٩ آب/اغسطس ١٩٨٠ والمرفق بالوثيقة S/14100 التي تضم الاتفاقين العاليي المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ والاتفاقات الثنائية بين الطائفتين وكذلك على اساس ورقة "التقييم" التي قدمها الامين العام . وجاء في تقرير الامين العام ما يلى :

"خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت مهمة المساعي الحميدة التي اناطها مجلس الأمن بالامين العام . واستمرت المباحثات بين الطائفتين في نيقوسيا على اساس منتظم ، ولو ان معدل انعقاد الجلسات قد عدل حسب اللزوم " .

وبطبيعة الحال كان ذلك بسبب القبارصة اليونانيين .

"وظلت ورقة " التقييم" التي قدمها الممثل الخاص للامين العام، في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ ، مستخدمة كوسيلة نقاش منظمة وموضوعية . وقد افاد الممثل الخاص بأن نمط جدول الاعمال المفتوح ، الذى أخذ به في بداية السنة ، كان مفيدا في توجيه النقاش . ولا زلت اؤمن بالرأى ، الذى اعربت عنه باستمرار ، والذى مفاده ان المباحثات بين الطائفتين تمثل افضل وسيلة متاحة لمواصلة عملية تفاوض محددة وفعالة تهدف الى التوصل الى تسوية متفق عليها وعادلة ودائمة للمسألة القبرصية ." (S/15812 ، الفقرة ٦٠)

وعلاوة على ذلك ، تؤكد الفقرات الموضوعية من تقرير الامين العام ، ولا سيما الفقرات ٤٨ و٤٩ و ٥١ و ٦٠ الى ٦٣ ، مرة اخرى ان المحادثات بين الطائفتين تشكل افضل طريقة لحل مشكلة قبرص ، وان هذه المحادثات تمضي وفقا لقرارات مجلس الأمن وعلى اساس الاتفاقين العاليي المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ وعلى اساس الاتفاقات الثنائية المشتركة بين الطائفتين وكذلك على اساس ورقة "التقييم" المقدمة من الامين العام . ونرى ان النهج الذى اتبعه الامين العام ، كما تم الاعراب عنه في هذه الفقرات ، نهج بناء ومطمئن .

ولكنني على ثقة من ان المجلس سيتفق معي على ان الفقرة الخامسة من ديباجة قراره ٥٣٤ (١٩٨٣) والفقرة ٢ من منطوق القرار لا تظهران بدقة الاساس الواقعي الذى تستمر عليه

المحادثات . ومع ذلك فقد خولت بأن اوافق باسم حكومة الطائفة القبرصية التركية على تمديد ولاية القوة حتى ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ . وسنواصل ، كما فعلنا في الماضي ، التعاون مع القوة وسنساعد في التنفيذ الناجح لمهامها .

وكما اكدت مرارا وتكرارا في اجتماعات مجلس الامن في الماضي لا نزال نأمل ان تنقح ولاية القوة واسلوب عملها وفقا للظروف الواقعية الحالية في قبرص .

وعلاوة على ذلك ، فان الطائفة القبرصية التركية تأسف لان بعض الدول المساهمة بقوات قد اختارت ان تنحرف عن موقفها التقليدي القائم على الحياد وصوتت مؤيدة القرار ٢٥٣/٣٧ . ونأمل ان تعود هذه الدول الى موقفها الذي يقوم على عدم تأييد جانب من جانبي النزاع اذا ما ارادت المحافظة على حيادها الذي يعتبر امرا اساسيا في القيام بعملية صيانة السلم في قبرص .

واود ان اعرب عن آراء حكومة بلادي فيما يتعلق بتقرير الامين العام موضع النظر . ان الاستخدام المتكرر لعبارة " حكومة قبرص " عند الاشارة الى الادارة القبرصية اليونانية هو امر مدعاة للاسف ، لانه لا يوجد في قبرص حاليا اي كيان يمكن من الناحية الدستورية او الشرعية ان يمثل الطائفة القبرصية التركية والطائفة القبرصية اليونانية في الجزيرة . وكما يدرك جيدا اعضاء المجلس فان المحادثات بين الطائفتين القوميتين تستمر في اطار المساعي الحميدة التي يقوم بها الامين العام من اجل اقامة حكومة شرعية في قبرص تمثل الطائفتين القوميتين . لذلك فان معاملة الجانب القبرصي اليوناني بوصفه " حكومة " في وقت تجرى فيه المحادثات انما تستبق الحكم على نتائج هذه المحادثات وتعرض للخطر فرص نجاحها . وعلاوة على ذلك ، فان الاشارة الى الجانب القبرصي التركي من جمهورية قبرص الثنائية القومية في نفس السياق ، بوصفه " الطائفة القبرصية التركية " فقط ، تشكل ظلما كبيرا للجانب القبرصي التركي المؤهل ، من الناحية القانونية والمعنوية والشرعية ، للحصول على مركز مماثل لمركز الطائفة القبرصية اليونانية . ويتجسد هذا الموقف المجحف ايضا عند الاشارة الى زعماء كل من شعبي قبرص .

ومنذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ ، حكم الاسقف مكاريوس البلد وفقا لرغباته واهوائه ، ولم يكن ذلك على الاطلاق في اطار اي دستور او سلطة شرعية . وريثما يتم ارساء نظام دستوري ارسلت قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في شهر اذار/مارس ١٩٦٤ بناء على طلب الطائفتين وموافقتهما وفي اطار الموافقة الصريحة للطائفتين تواصل قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص اداء عملها في الجزيرة اليوم .

وبالاضافة الى ذلك فان اجتماعات القمة بين الأسقف مكاريوس ، والسيد دنكتاش في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ ، وبين السيد كبريانو والسيد دنكتاش في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ لم تكن اجتماعات بين رئيس من جانب وزعيم طائفة من جانب آخر وانما كانت بين أشخاص متساويين في المركز يمثل كل منهم طائفته . لقد فقد الأسقف مكاريوس مركزه بصفته رئيسا لقبرص عندما شن هجومه المخزى على القبارصة الأتراك وطرد العنصر القبرصي التركي من الحكومة الشرعية .

ان الاستيلاء المزعوم على منصب " رئيس قبرص " في تموز/يوليه ١٩٧٤ ومواصلة ذلك الوضع أولا من جانب السيد غيلافوس كليريدس ثم الأسقف مكاريوس وبعد ذلك السيد كبريانو ، ليس لها أى سند قانوني أو دستورى . ومثل ذلك الاستيلاء مثل الاستيلاء على المنصب المشار اليه من جانب القاتل الأثيم نيكوسي سامبسون في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ . ومن واجبي أن أؤكد مرة أخرى انه فيما يتعلق بالقبارصة الأتراك فان اعادة الشرعية للحكومة القبرصية التي قضى عليها انقلاب ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ الذى قام به الأسقف مكاريوس لا يمكن أن تتحقق الا في اطار اتفاق نهائي بين الطائفتين في قبرص وعلى أساس الدستور الجديد للجزيرة .

في ضوء ما تقدم ، فان رغبتنا المخلصة - ونعتقد ان من حقنا الشرعي - ان نتوقع ألا يرفع من شأن جانب على حساب الآخر في تقارير الأمين العام .

وفيما يتعلق بالاشارة الواردة في الفقرة ٢٩ من التقرير الأخير للأمين العام (S/15812) الى الشكاوى من " مضايقة القبارصة اليونانيين " المزعومة في الشمال أود أن أؤكد مرة أخرى انه ليست هناك أية مضايقة ، بل لم يحدث مطلقا أن تعرّض أى شخص للمضايقة في الشمال وان جميع المزاعم في هذا الصدد ، سواء في الماضي أو الحاضر ، لا أساس لها من الصحة .

وأخيرا ، فيما يتعلق بالتقرير أود أن أعرب عن موافقتنا التامة على ما ذكره الأمين العام في الفقرة ٦٠ ، وهذا نصه :

" ولا زلت أؤمن بالرأى ، الذى أعربت عنه باستمرار ، والذى مفاده أن المباحثات بين الطائفتين تمثل أفضل وسيلة متاحة لمواصلة عملية تفاوض محددة وفعّالة تهدف الى التوصل الى تسوية متفق عليها وعادلة ودائمة للمسألة القبرصية " . (S/15812 ، الفقرة ٦٠)

أود أيضا أن أؤكد تصميم القبارصة الأتراك على مواصلة عملية المفاوضات الثنائية بروح حسن النية وبطريقة بنّاءة .

ان مفهوم المشاركة المتساوية متأصل في سيادة واستقلال قبرص ، ونظرا لسجل الانتهاكات اليونانية لهذا المبدأ الأساسي منذ ١٩٦٣ سيجد القبارصة الأتراك مبررا لاتخاذ التدابير اللازمة للدفاع عن حقوقهم . وتقع المسؤولية الرئيسية في هذا الشأن على الزعامة القبرصية اليونانية .

لقد أصغيت الى العرض الذى قدمه ممثل القبارصة اليونانيين ، ولا يمكنني فهم مسلكه ودوافعه السياسية . وبيد و أن الأصل اليوناني لكلمة " دبلوماسية " يجرى التنكر له الآن مرة أخرى وذلك عندما استمعنا الى التشويه غير العادى للحقائق . ولا يمكن للمرء أن ينكر حقيقة أن اليونان هو البلد الوحيد المسؤول - سواء في ظل حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية أو في ظل النظم الحاكمة - عن جميع المصائب التي حلت بالجزيرة منذ قرن مضى . ان سجلات الأمم المتحدة مليئة بالأعمال الوحشية التي ارتكبها اليونانيون في قبرص ضد أفراد الطائفة القبرصية التركية . لذلك سوف امتنع عن الرد على اتهاماتهم الكاذبة بالتفصيل ولندع التاريخ يحكم على ذلك .

وفي الختام ، أود أن أؤكد مرة أخرى أمام هذا المجلس ان الأمل الوطيد للشعب التركي في قبرص هو أن تأتي القيادة القبرصية اليونانية الى طاولة المفاوضات بعزم أكيد على تطوير النظام الفيدرالي القائم على منطقتين في قبرص بروح من المشاركة المتساوية وعلى أساس البيان الاستهلالي الذى ألقاه الأمين العام في ٩ آب/اغسطس ١٩٨٠ والذى يرد في الوثيقة S/14100 ، التي تتضمن اتفاقي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ عاليي المستوى والاتفاقات الثنائية بين الطائفتين ، وكذلك على أساس ورقة التقييم المقدمة من الأمين العام .

ان الطائفة التركية في قبرص وحكومتها تبذلان كل طاقتهما في سبيل التوصل الى هذا الحل وستواصلان ذلك . وعلى الرغم من التأكيدات المتكررة من جانب الزعماء القبارصة اليونانيين بأن سيادة قبرص لا تنتمي الا اليهم ، فان الشعب القبرصي التركي يجب أن يؤكد مرة أخرى أن استقلال وسيادة قبرص لا يمكن في الواقع الا أن يكونا نتيجة مشاركة متساوية بين الطائفتين .

يجب كذلك أن أحذّر المعنيين جميعا انه في كل مرة يرفض فيها القبارصة اليونانيون هذه المشاركة بالقول أو بالفعل ، وفي كل مرة ينتهكون فيها الحقوق غير القابلة للتصرف للقبارصة الأتراك ومركزهم ، فان طائفتي ستعتبر نفسها كملاذ أخير حرة في اتخاذ كل ما يمكنها دفاعا عن حقها في المشاركة وعن حقها المتأصل في تقرير المصير ، بل ستعتبر نفسها ملزمة بالقيام بذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر السيد اتالاى على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

نظرا لتأخر الوقت ، أنوى رفع الجلسة ، وبموافقة أعضاء المجلس ستعقد الجلسة القادمة للمجلس لمواصلة النظر في البند المدرج في جدول الأعمال اليوم الساعة ١٦/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥